

# خُلُقُ الْمُؤْمِنِ

◀ من مراسلنا بواشنطن: الأزرق بن علو

الخاصة ، الشي انشاها صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٠ ،  
كمعمله دوليه للادخار . وازداد الاهتمام بهذه المكرة بعد اوت  
١٩٧١ من الواضح انه للتفاوض عن دور الدولار لا بد من ايجاد  
وسيلة اخرى تخل محله . ولاحظ ان فرسان نفسها التي طالما  
عاشرت وطالبت مكرة حقوق السحب الخاصة ، يبدات الان  
تقولها مريدا من الاهتمام . وحقوق السحب هذه ليست عملية  
بالمعنى العادي بل هي مجرد ارقام بدون في سجلات او تعاقير  
صندوق النقد او المصرف المركزي .

وبالرغم من أن الدولار هو القاسم المشترك بين العملات في نظام الحادي ، وبالرغم من أهميته « حقوق السحب الخاصة » ، كلما مما غير هابك للنحوين إلى ذهب في الوقت الحاضر . وبما أن مصر الدنهن هو سببه للأذمار ينبعى أن يبعى ثابتنا ، ومن جهة حرى برداد الطلب على الذهب كبساعه تنسحب في الصناعات غير ما ، لأن انتهى بغيره الذهب هو سببه للأذمار لدى الدول في منه كبساعه برداد اقتصادا وقد ينبعى الأمر إلى نحو . بعض الدول التي نحن نعيش فيها هي من الذهب إلى بعدها للحصول

وفي حالة تناقص دور الدولار كوسيلة للنظام المالي الدولي

آخرى الى جعل قضية الادخار أكثر بساطة وسهولة سواه، كائنة بواسطته الدولار او الذهب او الجنيهات . . . . غير أن رجال البنوك والأعمال يعارضون فكرة «الاستثمار السابحة» للعملات بحججة أنها تعرقل حركة التبادل التجارى الدولى ولأنهم في حاجه الى اسعار مابية ساحيق الاستثمار وتعميم التجارة .

ومن الواضح أن الدول لا ترهي أن تخلي عن سلطتها على أسعار عملتها ، ناركه ذلك لعركته تعزز وتصب ، لأن التفاوت المتباين بين أسعار العملات المختلفة يمكن أن يسبب في تنازع وحيمه على الصناعة واليد العاملة والدخل والاسعار العالية . . . وبذلك توازن البيوك اجزيءه ليسون المحظوظة بمحنتها في اسواق العملات لمنع اسعارها من الانخفاض او الصعود المضر .

ونظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية لم نذوله لأحد فان  
نظام الصندوق الدولي يسمح لا يه عمه أن تتصعد أو تنخفض  
بنسبة واحد بالمانه م سعرها . ومعنى هذا أن سعر اي عمه  
يمكن أن يصعد أو ينخفض بنسبة واحد بالمانه قليل ان تتدخل  
البيئة المركبة وقبل ان يصل السعر او يتجاوز أحد الطرفين :  
فإذا وصل سعر العملة الحد الأقصى ( داهس ١ / ) يكون  
من واجب البيط ان يسترعي العملة باندوارة لئن بدأ دور السعر .

العينة من طرف الصندوق الدولي . وهذه هي الكيفية التي يحدد بها ما يسمى بالعجز او الريادة في الميزانية . فادا وجدت دولة متلا نفسها مضطربة لشراء عملتها باستمرار بغيره المحافظة على السعر ، فهي لا شك تخسر ثباتات كبيرة من الدولار الذي يستعمل في عمليه الشراء وبذلك تصبح في عجز كما ان الدولة التي تتبع باستمرار عملتها للخارج للمحافظة على السعر ، تقبض مزيدا من الدولارات في العمليه وتصبح تتمتع بفائض . وبنفس الاقتصاديون عادة الدولة ذات العجز باختلاف

من نشاطها الاقتصادي المحلي كوسيلة لاصلاح الوهابع ، غير ان الحكومات تعرض عن اتخاذ اجراءات من شأنها ان تتحقق مزيدا من البطالة ، في سبيل انقاد سعر العملة ، ونلاحظ من مشاهدة الواقع في بعض الدول الغربية ان الحكومات تظل تماطل باتخاذ قرارات حازمة بتخفيف قيمة العملة لانقاد الميزانية من العجز لأن ذلك التخفيف يعني الاعتراف بعلطات اقتصادية او سياسية سابقة كما ان له تأثيرا على سمعة اى حكومة المعنية . ان تخفيف سعر العملة يؤدي الى رفع اسعار البضائع المستوردة ، ولذلك تتلاজ الدول ذات العجز الى الاستقرار من صندوق النقد الدولي وتفضل تاجيل تخفيف عبئتها الى ان تضطرها الظروف لذلك .

الازمة التي هزت  
النظام الدولي في شهر اوته  
الماضي مهمتين اساسيتين ،  
وطرحتهما على مجال المفاوضات  
الدولية . تتعلق المهمة الاولى  
بضرورة إعادة ترتيب الأسعار  
بين الدولار والعملات الهامة  
الآخرى في أقرب وقت ممكن ،  
وقد دوشت هذه المشكلة ،  
ودرست في عدة اجتماعات مثل  
الذى عقد بواشنطن في شهر  
سبتمبر الماضى .

وبعد تحديد أسعار جديدة لبعض العملات الاهامه وتخفيض الدولار بقى على الدول الغربيه ان تقوم بالنهمه الثانية التي هي اعادة النظر في النظام المالي الدولي انفاثم الذي تزعزعه اركانه بعد ازمة اوت اناضي . ولا شك ان هذه المهمه تحتاج الى مزيد من الدرس والوقت والمفاوضات .  
وتوافق معظم الدول على اجراءات اساسية كمرحلة ضروريه